

المصارف الاسلامية الماليزية وامكانية الاستفادة منها في العراق

Malaysian Islamic banks and the possibility of benefiting from them in Iraq

مصطفى احمد عبد ابراهيم

الاستاذ الدكتور

طالب دكتوراه

احمد حسين علي الهيتي

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار

mustaf89ahm@gmail.com

تاريخ استلام البحث 26 / 12 / 2018 تاريخ قبول النشر 20 / 2 / 2019 تاريخ النشر 25 / 12 / 2019

المستخلص:

من الملفت للانتباه الاهتمام الكبير على المستوى السياسي والاقتصادي بالمصارف الإسلامية في ماليزيا منذ بداية الثمانينات، حيث دعمت الحكومة البنك المركزي الماليزي لإيجاد نظام يتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي، فوضع البنك المركزي سلسلة من السياسات بهدف تنمية وتطوير القطاع المصرفي الإسلامي من خلال إجراء إصلاحات وتعديلات على المستوى التشريعي والقانوني والتنظيمي بما يتوافق مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، ومن ضمن المبادرات الهادفة لتقوية البنية التحتية القانونية وضع إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية، واستمرار البنك المركزي في تقييم مدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة والإجراءات الإدارية الرشيدة، كما شملت السياسات تأسيس هيئات داعمة للمصرفية الإسلامية بغرض تطوير مقاييس رقابية وتنظيمية دولية مناسبة تتوافق مع المميزات البارزة ومخاطر المؤسسات التمويلية الإسلامية بما يسهم في ضمان جودة واستقرار نظام التمويل الإسلامي، وقد نجح البنك المركزي فعلا في تفوق ماليزيا وريادتها في هذا المجال بحيث تشكل نموذجا لمن أراد الاستفادة من هذه التجربة والبناء عليها.

الكلمات المفتاحية: المصارف الماليزية، المصارف الإسلامية، القطاع المصرفي الماليزي

Abstract

It is interesting to note the great political and economic interest in Islamic banks in Malaysia since the beginning of the eighties. The government has supported the Central Bank of Malaysia to find a system suitable for Islamic banking. The Central Bank has set a series of policies aimed at developing the Islamic banking sector through reforms and amendments at the level Legislative, legal and regulatory measures in accordance with Islamic Shari'ah regulations. Among the initiatives to strengthen the legal infrastructure are the establishment of a comprehensive framework for Shari'ah governance, The policies also included the establishment of Islamic banking support bodies for the purpose of developing appropriate international regulatory and regulatory standards in line with the outstanding features and risks of Islamic financial institutions to ensure the quality and stability of the Islamic finance system. The Central Bank has succeeded in surpassing Malaysia and its leadership. In this area so as to form a model for those who wanted to benefit from this experience and build on it.

Keywords : Islamic banks , Malaysian banks , Islamic finance system

المقدمة:

لقد اضحى النظام المالي الاسلامي في ماليزيا النموذج الامثل للاقتصاد الاسلامي المتطور، اذا ساعده هذا التنامي الاقتصادي الكبير وجوده في بيئة تنصف بمزيد من الحرية والتنافس وتوفير التشريعات والقوانين التي تحمي وتشجع على ذلك، تماشيا مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الاسلامي الماليزي والساحة المالية العالمية الاسلامية،

اذ شهد نمو سوق رأس المال الاسلامي ابعادا دولية شملت انشاء مصارف ومؤسسات مالية ونقدية اسلامية سواء على مستوى ماليزيا خصوصا او في بعض البلدان مثل دول الخليج بشكل عام.

ومما لا شك فيه ان التطور الذي حققته التجربة الماليزية في سوق رأس المال من خلال المصارف الاسلامية في دعم الاقتصاد المحلي والتجارة الدولية ما هو الا ثمرة من ثمار التطور السنة الذي حققته ماليزيا في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤهلها ان تنافس وتتظم الى فريق النمر الاسيوية بفضل النجاح الذي حققته واطلاق تسمية على ذلك بالمعجزة الاسيوية.

اذ تؤدي المصارف الاسلامية دروا هاما شأنها شأن المصارف الاخرى في دعم عملية النمو الاقتصادي في ماليزيا، كما تلبي احتياجات الاغلبية الماليزية الاسلامية من الموارد المالية وادوات الاستثمار المالي الاسلامي، وقد بدأ سوق رأس المال الاسلامي كسوق موازي لسوق رأس المال التقليدي، اذ تشكل البنوك الاسلامية وشركات التكافل أهم الدعائم للنظام المالي الاسلامي في ماليزيا، غير أن تطور هذا السوق ظل مرهونا بضرورة توفير بنية تحتية تنظيمية لها، وكانت المبادرة الاولى لتحقيق هذا الهدف هي انشاء صندوق الحج الماليزي للبننة الأولى في الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، إذ تأسست هذه الشركة سنة (1963)،

أهمية البحث:

انطلاقا من الاهمية التي يمكن ان تؤديها المصارف الاسلامية في ماليزيا وما لها من اثر في النمو الاقتصادي وتنشيط حركة الاقتصاد المحلي مع ارتباطه بالعالم الخارجي، والعمل بصيغ مالية بعيدة عن الصيغ المالية والاقتصادية التقليدية (بدون فائدة) في ماليزيا، هذا فضلا عن الاستفادة من هذه التجربة الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية الماليزية في العراق، لدعم النمو والنشاط الاقتصادي العراقي.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد بوجه سنة والقطاع المصرفي في العراق بشكل خاص من تدني مستوى الاسهام في دعم عملية النمو الاقتصادي، وفي المساهمة في علمية الاستثمار المالي والمصرفي.

أهداف البحث:

1- تسليط الضوء على تجربة عميقة في مجال المصارف الاسلامية في ماليزيا لتشخيص مواطن القوة في هذا النموذج الرائد.

2- ما المدى الذي يمكن ان يستفيد العراق من التجربة الماليزية بمجال المصارف الاسلامية، ومن ثم التعرف على اهم المواطنين التي حققت نجاحات في هذه التجربة.

فرضية البحث:

المصارف الاسلامية في ماليزيا حققت مستويات عالمية في دعم عملية النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المصرفي بأشكال مختلفة من ادوات الصيرفة الاسلامية.

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق لهداف وفرضية البحث، تم تقسيم البحث الى المباحث الاتية:

- 1: تطور المصارف الاسلامية في ماليزيا
- 2: دور المصارف الاسلامية الماليزية في دعم الاقتصاد الماليزي(النمو الاقتصادي)
- 3: امكانية الاستفادة من تجربة المصارف الاسلامية الماليزية في العراق

1-1: نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا:

بدء الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في سنة 1963 ميلادية عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تابونك حجي (Tabong Haji) تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية بعد نجاح هذا النموذج للدخار الإسلامي برزت العديد من الندوات والمؤتمرات أهمها كان ندوة للبروفيسور (أنجو عزيز - Ungku Aziz) بعنوان "تطوير الاقتصاد وفق آلية الحاج (Venardos, 2005: 165)" وبعدها بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة، ترجم ذلك في سنة 1981 م بتأسيس هيئة سنة تتكون من عشرين خبير مصرفي لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية تلاه في سنة 1983 إقامة أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم "بانك اسلام" بعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أي تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية فقامت الحكومة في سنة 1993 بالسماح للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية وفق اشتراطات معينة (Nakagawa, 2009: 116)، وفي سنة 1999 تم تأسيس ثاني بنك إسلامي تحت اسم "بنك المسنلات" وبعد هذه الفترة تم السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية بالعمل في ماليزيا فبدء بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا (ناصر، 2010، 2).

لذا وصل عدد الشركات التابعة لصندوق الحج إلى عشر شركات كبرى وفي جميع المجالات وهي (عثمان، 2012: 5):

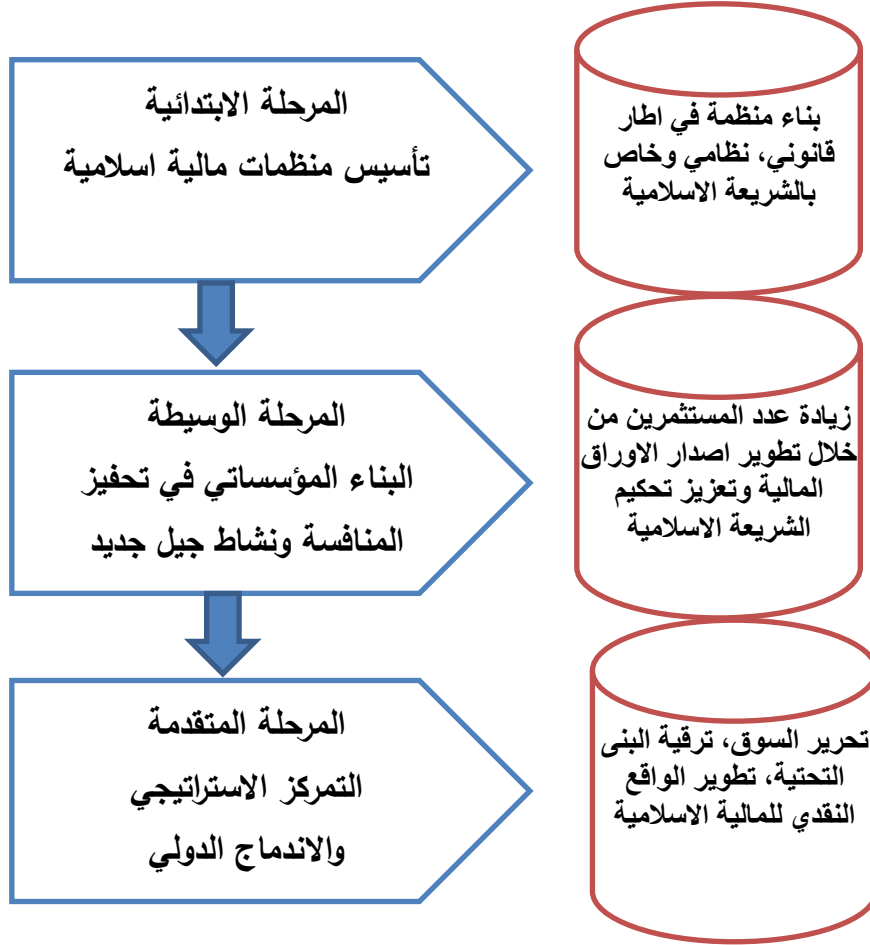
- 1- مزارع صندوق الحج المحدودة.
- 2- صناعة السكر لصندوق الحج المحدودة.
- 3- شركة الخدمات العالمية لصندوق الحج المحدودة.
- 4- الشركة السياحية لصندوق الحج المحدودة .
- 5- شركة صيانة الكمبيوتر لصندوق الحج المحدودة.
- 6- شركة البناء والمقاولات الدولية لصندوق الحج المحدودة .
- 7- شركة التكنولوجيا لصندوق الحج الماليزي .
- 8- مزارع بونغايا المحدودة.
- 9- مزارع صندوق الحج لولايتي صباح وساواك المحدودة .
- 10- شركة (IMIM) المحدودة.

هذا ويملك الصندوق أسطول نقل بحرياً خاصاً لخدمة منتجاته من زيت النخيل . ولقد كان لهذا النجاح الأثر الكبير في إرساء نظام مصرفي إسلامي خصوصاً بعد أن وضعت الحكومة رؤيتها المستقبلية والتي ضمنها في الخطة التنموية الثانية (1980 - 2020)، والتي تسعى من خلالها الحكومة في جعل ماليزيا بلداً صناعياً بالكامل سنة 2020 ، ولاشك أن هذا الهدف التنموي يحتاج إلى مشاركة واسعة من الشعب الماليزي الذي أغلبه من المسلمين (الملايو) إذ يشكلون (54 %) من سكان ماليزيا واغلبهم من الفقراء الذين يعتاشون على الزراعة، على العكس من الماليزيين من

أصل صيني الذين يشكلون (35%) إلا أنهم يسيطرون على الجزء الأكبر من الاقتصاد الماليزي خصوصاً ملكية الشركات والثروة ، فلقد كان ازدهار الاستثمارات في ماليزيا ولمدة طويلة لصالحهم، وعلى حساب سكان البلد الأصليين الملايو مما نتج عنه مشكلة عدم (التوازن العرقي)، التي تسببت بأحداث دامية كبيرة سنة 1969 كادت أن تدمر البلد ، ولقد عد مهاتير محمد المشكلة، ، وكان يرى العرقية مشكلة ماليزيا الأولى ولقد ضمن رؤيته هذه في كتاب (المعضلة الماليزية)، أن نجاح ماليزيا مرتبط بمدى نجاح الحكومة في حل هذه المشكلة ، ويرى الباحث أن حكومة مهاتير محمد قد نجحت إلى حد كبير في التعامل مع هذه المشكلة من خلال استغلالها لعملية الخصخصة التي تمت سنة 1985 استغلالاً جيداً فهي أعطت فرصة أكبر للملايو في إعادة تملك المنشآت التي تمت خصصتها وهي بذلك استطاعت أن تصحح بعض ما أفسده الاستعمار قبل 1960 من عبثه بالتوازن العرقي من دون أن تلحق الضرر بالمكونات العرقية الأخرى ، ففي عام (1970) كانت لا تزيد ملكية المسلمين للشركات عن (2.4 %) وقد كان لهذا الوضع غير العادل آثار سلبية كبيرة في السلم الاجتماعي الماليزي، فلقد سبب احتقانا عرقياً بين السكان الأصليين (الملايو) الذين يعانون الفقر و الجهل والمرض، والوافدين الصينيين، ولذا فان الحكومة الماليزية أرت أن الخطوة الأولى لخلق التنمية هو تحقيق العدالة والسلم الأهلي، فوضعت خطة لرفع . وعندما وصل حصة الملايو من ملكية الشركات والثروة إلى (30 %) وذلك سنة (1990) وعندما وصل الدكتور مهاتير محمد إلى رئاسة الوزراء ، طلب من جميع الماليزيين المشاركة في عملية التنمية، مع وضع جميع الآليات التي تشجع الشعب للمشاركة ورفع العوائق التي تمنع مشاركته، التي من أهمها النظام المصرفي الربوي، لأنه غير قادر على التعامل مع أغلبية الشعب وذلك لسببين، السبب الاول إن اغلب الشعب الماليزي من الفقراء، والثاني أنهم مسلمون، وفي كلا الحالتين نظام سعر الفائدة يعجز عن التعامل مع هكذا شرائح ، فكان لابد من إنشاء نظام مصرفي إسلامي يكون موازياً للنظام التقليدي ، أضيف إلى ذلك النجاحات التي حققها صندوق الحج الماليزي الذي استطاع أن يعمل في بيئة فقيرة وينمو بشكل سريع، كما نشر ثقافة الادخار بين أوساط المسلمين الفقراء ورفع من مستوى الكثير منهم ، كما كان للاكاديميين وأساتذة الاقتصاد دور بارز من خلال المؤتمرات والندوات التي أقيمت برعاية جامعة ماليزيا، والتي خلصت إلى ضرورة إقامة مصرف إسلامي، وقد استجابت الحكومة الماليزية لهذه الطلبات وبدأت الخطوات العملية لتأسيس أول مصرف إسلامي (محمد و جعار، 2015: 117).

- من خلال النظر الى الشكل (1) يتبين التطور الايجابي في بنار وتطوير وتنظيم سوق رأس المال الاسلامي في ماليزيا، اذ يخضع لرقابة اللجنة الشرعية بالتعاون مع الجهة الادارية لهيئة الاوراق المالية الماليزية، وقد ساهمت الهيئة مساهمة اساسية في تطوير هذا السوق ومن اهم المجالات التي ساهمت في توفيرها هو الاتي:
- 1- توفير كافة البحوث والدراسات، وعقد المناقشات والحوارات المتعلقة بالمصارف الاسلامية وسوق رأس المال، اذ خصص هذا الجانب تشكيل هيئة ادارية للهيئة، واللجنة الاستشارية الشرعية التي تهتم بعمل الدراسات والمناقشات الدورية لتطوير هذا القطاع المهم في الاقتصاد.
 - 2- محاولات خاصة في تطوير فعالية الادوات المالية الاسلامية وتقويتها.
 - 3- تقديم وتعريف سوق رأس المال الاسلامي على المستوى المحلي والدولي من خلال الندوات والدورات والمحاضرات وغيرها من الاساليب التي تقدم الصورة الكاملة لهذا السوق وطبيعته وانشطته.

الشكل (1) ماليزيا تنتهج منهجا تدريجيا وشاملا لتنمية وتطوير قطاع التمويل الإسلامي وسوق رأس المال الإسلامي



اما ما هي اهم الاسباب التي ادت الى تطور سوق رأس المال الإسلامي وتطور المصارف الإسلامية هي الاتي
(Ishak, 2006, 4):

- 1- تأسيس اول صندوق استثمار مالي اسلامي في سنة 1993 تحت اسم Arab Malaysia Tabung Itatikal.
- 2- انشاء اول شركة سمسة اسلامية تحت اسم BIMB Securities Sdn. Bhd.
- 3- انشاء قسم سوق المال الإسلامي سنة 1994
- 4- انشاء اول اصدار عالمي للصكوك الماليزية سنة 2001 وهو اصدار الصكوك العالمية للإجارة فضلا عن الاصدارات المحلية.
- 5- تأسيس المجلس الاستشاري على المستوى الوطني، وكذلك تعيين المستشارين الكفاء في المجلس.
- 6- اخضاع الشركات والمؤسسات الإسلامية للتصنيف والرقابة الشرعية الإسلامية.

2- دور المصارف الإسلامية الماليزية في دعم النمو الاقتصادي:

لم يكن النمو في ماليزيا فقط مقتصر على نطاق تأسيس بنوك إسلامية وإنما اتجهوا نحو النمو العلمي لتطوير البحث العلمي في مجال التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية فوجد جامعات كثير تتنافس على تدريس المصارف

الإسلامية كتحصص مستقل ونجد كثير من الطلاب غير المسلمين يدرسون ويبحثون في مجال الصيرفة الإسلامية بل أن البنك المركزي الماليزي قام بإنشاء جامعة خاصة متخصصة فقط بتدريس البنوك الإسلامية وعمل شهادات ومعايير عالمية (Alfattani, 2008: 406).

وتمنح أيضا شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد وتعطي أيضا الماجستير والدكتوراه وتقدم عدد كبير من المقاعد المجانية للمتفوقين في هذا المجال وتختص أيضا بأعداد كوادر متخصصة تغطي احتياج الجامعات للتدريس في هذا المجال ميزانية الجامعة 700 مليون رنجت أي قرابة 200 مليون دولار هذه الميزانية مستثمرة من قبل البنك المركزي الماليزي والأرباح لتغطية مصاريف الجامعة وحسب كلام المختصين أنهم بدئوا يغطوا كامل احتياجاتهم من الأرباح المستثمرة فيما راس مال الجامعة المعطى من البنك المركزي لازال كما هو .

من جهة أخرى أدى التطور التدريجي للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا في السنوات الأولى والاهتمام المتزايد من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي (نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الاقتصادية وركائزه الأساسية كالنزاهة والشفافية وتقاسم المخاطر وحظر التجاوزات والمضاربة)، لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا كمرکز مالي ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى (MIFC) إسلامي دولي

الأسواق الدولية وفتح المجال للمؤسسات المالية لتوسيع الأنشطة المالية الإسلامية من خلال الاستفادة من وجود النظام المالي الإسلامي الشامل والبيئة الداعمة، تعزز ذلك أيضا سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي في إطار " رؤية 2020 " وهو خطة " Financial sector blueprint 2011 - سمي ب "مخطط القطاع المالي 2020 استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي ومن أهم أهدافها مسألة "تدويل التمويل الإسلامي" ()

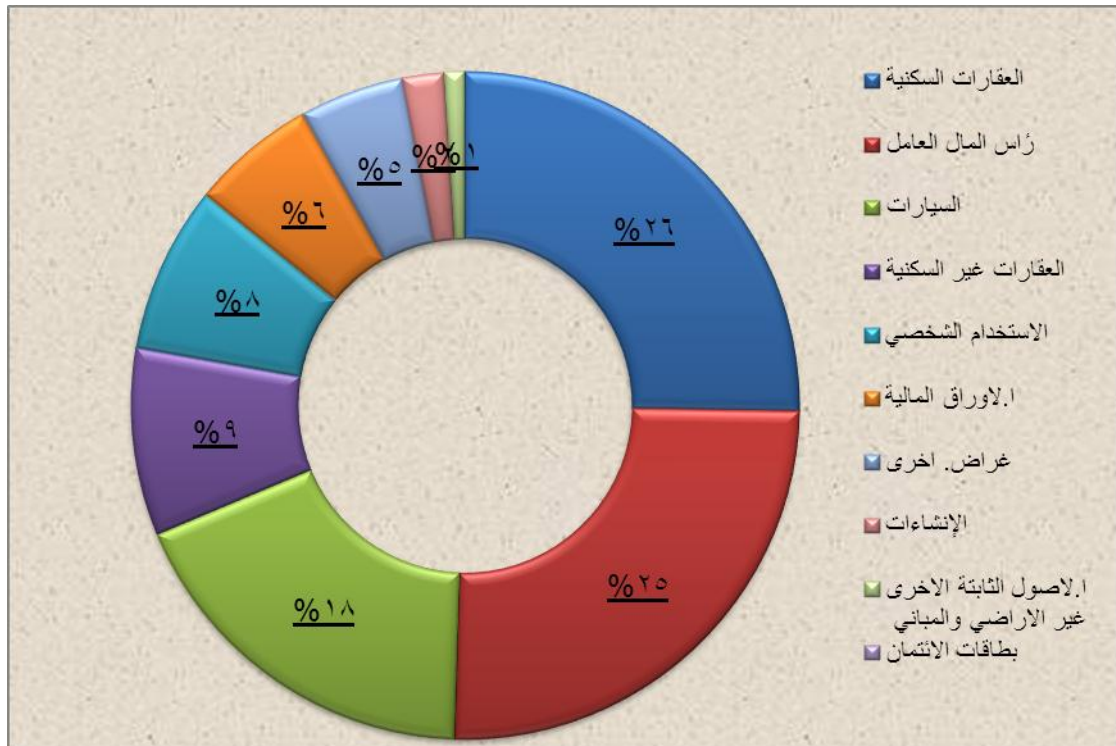
(Bank Negara Malaysia, 2011: 103).

وعرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 ، وكان الهدف من هذا (IFSA) بإعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لسنة 1983، وقانون التكافل 1983، وقانون أنظمة الدفع 2003 وقانون الرقابة على النقد 1953، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون الشامل هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا (ساعد وخوني، 2017: 345).

2-1: أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي:

اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان، بغض النظر عن العرق أو الدين، حيث تشير تقديرات الصناعة أن غير المسلمين يشكلون أكثر من (50%) من قاعدة عملاء المصارف الإسلامية. وتستخدم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بصورة أساسية لشراء السيارات والعقارات وكذلك لتمويل رأس المال العامل والاستثمار في الأوراق المالية، وخلال عام 2017 تم توجيه (18%) من الأموال التي تم الحصول عليها من المصارف لشراء مركبات النقل (السيارات الشخصية بشكل رئيسي)، بينما بلغت حصة تمويل العقارات السكنية ورأس المال العامل 25 %، كما يشير الشكل التالي:

الشكل (1): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب الغرض لسنة 2017



Source: Bank Negara , Monthly Statistical Bulletin, Dec 2017

2-2: الاداء المالي والربحية للمصارف الاسلامية في ماليزيا:

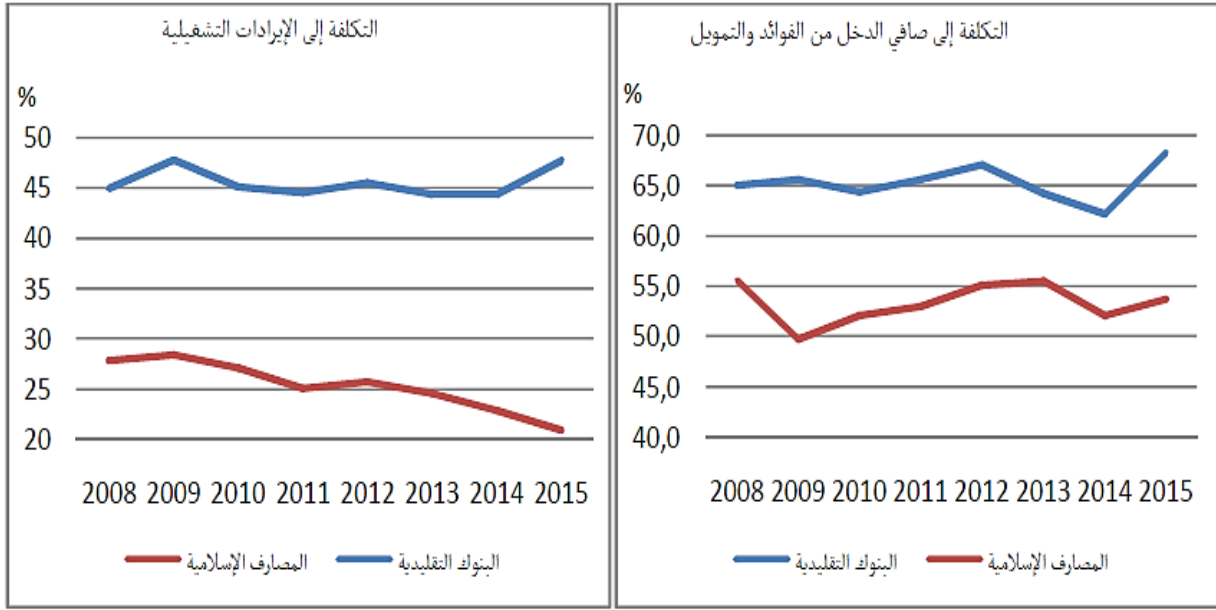
في نهاية سنة 2004 م بلد إجمالي الأصول المملوكة للبنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية (94.6) مليار رنجت ماليزي أي ما يعادل (25.26) مليار دولار، محققا معدل نمو سنوي بنسبة (19%) منذ سنة 2000 وحققت ربحا قدره (988.1) مليون رنجت ماليزي، كما استطاعت الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تحقيق نتائج ايجابية في سنة 2005 م حيث بلغ مجموع الأصول (111.8) مليار رنجت ماليزي الأمر الذي اثر ايجابا على معدل النمو اذ بلغت (17.7%) مقارنة بسنة 2004 م محققة ربحا قدره مليار رنجت ماليزي، وازدادت حصة السوق من الودائع والتمويلات الإسلامية إلى نسبة قدرها (11.7%) و (12.1%) على التوالي (زليخة ومريم، 2015: 17).

الصناعة المصرفية الإسلامية أبدت بصورة كلية نتائج ايجابية، فالزيادة في مبلغ الأصول تعكس نمواً قوياً وتمثل 26,8 في المائة من إجمالي الأصول في النظام المصرفي، كما ازدادت حصة السوق من التمويلات الإسلامية من (18,9%) سنة 2008 إلى (31,3%) سنة 2015 (من المتوقع أن تشكل 40 في المئة من التمويل الإسلامي من مجموع التمويل بحلول سنة 2020) (ساعد وخوني، 2017: 348).

كما حقق القطاع المصرفي الإسلامي قدراً كبيراً من التحسن في الربح المتحصل قبل الضريبة والزكاة وذلك نظراً لزيادة مقدار الدخل وانخفاض مقدار التمويلات غير السنطة رغم الزيادة في النفقات السنة وتكاليف الموظفين. ففي سنة 2005 م سجل القطاع المصرفي الإسلامي زيادة في الدخل الصافي لأنشطة التمويل والأوراق المالية حيث بلغ (712.5) مليون رنجت ماليزي أي بنسبة زيادة (28.7%) مقابل (307) مليون رنجت ماليزي سنة 2004 م، في حين ازدادت أنواع الدخل الأخرى بمقدار (47.4) مليون رنجت ماليزي أي بنسبة (12.9%) في الوقت الذي ازدادت النفقات السنة بمقدار 259.3 مليون رنجت ماليزي أي بنسبة (61.5%)، بينما ازدادت تكاليف الموظفين بمقدار 164.8 مليون رنجت ماليزي أي ما يعادل (61.7%)، ويعد وضع الخسائر التمويلية والمخصصات الأخرى

البالغة (0.9) مليار رنجت ماليزي خلال سنة 2005 م مقابل 1.2 بليون رنجت ماليزي خلال سنة 2004 م في الحساب، سجل قطاع المصرفية الإسلامية ربحا قبل الضريبة والزكاة قدره (1.6) مليار رنجت ماليزي للسنة التقويمية 2005 م مقابل (988.1) مليون رنجت ماليزي في سنة 2004 (زليخة ومريم، 2015: 17).

الشكل (1) مقارنة بين تكاليف المصارف الاسلامية والتقليدية في ماليزيا
للمدة (2008-2015)



(2008 - 2015)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (30)، الجزائر، ص350.

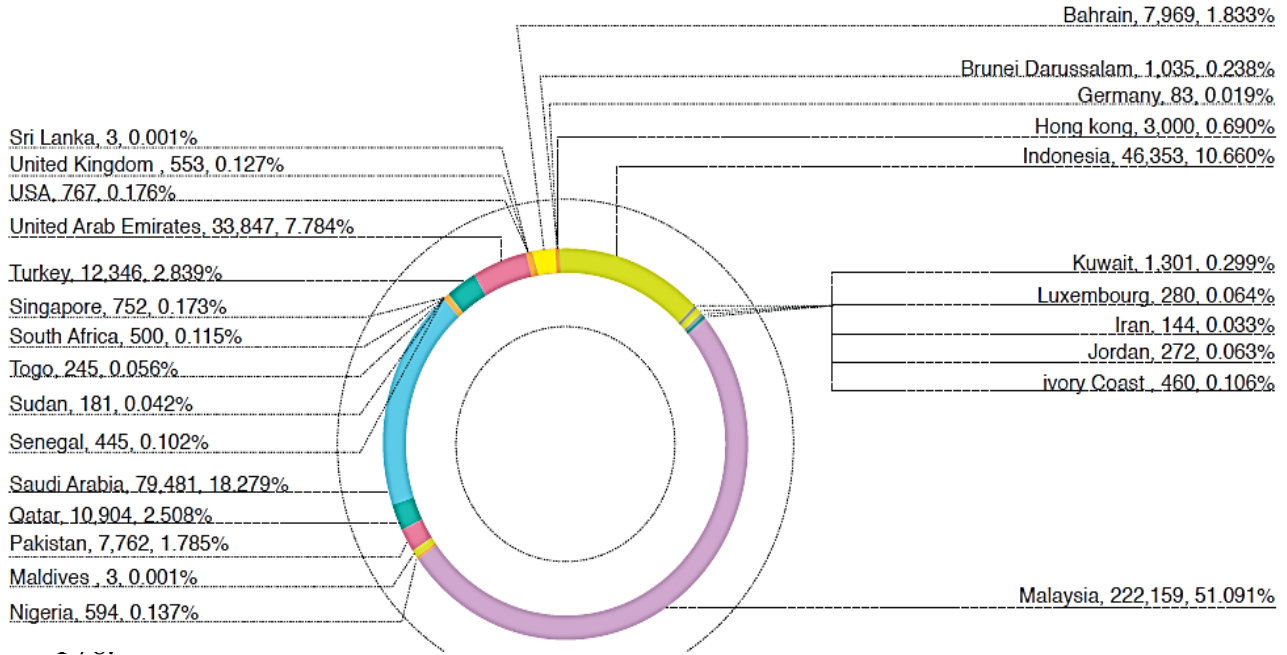
2-3: سوق الاوراق المالية في ماليزيا:

لقد استمر سوق الأوراق المالية الإسلامية في تسجيل نمو إيجابي بنسبة (22.9%) أي ما يعادل (24.5) مليار رنجت ماليزي، حيث إن الأوراق المالية الخاصة القائمة والتي بلغت (112.2) مليار رنجت ماليزي في نهاية سنة 2005 م مثلت (40%) من إجمالي سندات الدين الخاصة القائمة في سوق الديون، وتوقعت هيئة الأوراق المالية الماليزية أن يتوسع حجم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا بمعدل (10.6%) سنويا ليصل إلى نحو تريليون دولار بحلول سنة 2020، وتبلغ حصة سوق الصكوك منها نحو (45%) بنمو سنوي متوسط قدره (16.3%) خلال هذه المدة.

فوفقا لتقرير هيئة الأوراق المالية الماليزية فإن صناعة الصكوك الإسلامية حققت نموا مطردا سنويا بنسبة بلغت نحو (22%)، وأصبحت تشكل نحو (28%) من حجم تداولات صناعة التمويل والمصرفية الإسلامية في البلاد، وفي سنة 2008 م تمكنت ماليزيا من الاستحواذ على (26%) من صناديق الاستثمار الإسلامية حول العالم، إذ يبذل عددها 194 صندوقا تدير أكثر من (8.6) مليار دولار، وقد حققت عوائد تلك الصناديق سنة 2009 م ارتفاعا بنسبة (16%) مقارنة بعوائد سلبية سنة 2008 بنسبة (10%).

وتعد ماليزيا رائدة في تطوير المنتجات المالية الإسلامية ومن أهمها الصكوك التي قامت على عقود متعددة منها المشاركة والمضاربة والإجارة، تخدم مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنية التحتية والم رفق العامة والممتلكات والعقارات والتجارة والخدمات والمنتجات الصناعية والزراعية، حيث بلغ حجم إصدارات الصكوك في عام 2009 م حوالي (17.6) مليار دولار، لتبلغ في عام 2103 بما يقرب من (20.055) مليار دولار، ليصل في عام 2017 إلى حوالي (35.55) مليار دولار (IIFM, 2018, 76).

الشكل (2) اصدار الصكوك على مستوى العالم للسنوات 2001-2017



كما حققت الصكوك الإسلامية نموا هائلا في ماليزيا حيث ارتفعت حصتها في سوق السندات عموما من (14.5%) عام 2000 إلى نحو (42%) من إجمالي السندات المستحقة نهاية عام 2011 م حيث شهد عام 2011 ازدهارا لصناعة الصكوك الإسلامية، فقد تم إصدار صكوك بقيمة 85 مليار دولار على مستوى العالم بزيادة قدرها (62%) عن عام 2010.

ويرجع نجاح التجربة الماليزية في السوق المالية الإسلامية إلى نقاط أساسية تتمثل في:

- وجود إطار قانوني تنظيمي يعد الأكثر تقدما وشمولية في منهجه.
- نسبة كبيرة من الأسهم المدرجة في البورصة (تقريبا 86%) أسهم متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- وجود أكبر إصدارات حكومية وخاصة الصكوك الإسلامية.
- وجود سوق للنقد بين البنوك الإسلامية يتميز بسيولة عالية ويعتمد في أغلب تعاملاته على المربحة، ومن أهم المنتجات المتداولة في هذا السوق: سندات الخزينة الإسلامية، مرابحات السلع، الاستثمار بين البنوك على أساس المضاربة، صكوك البنك المركزي الماليزي.
- وجود هيئة شرعية تتبع للبنك المركزي الماليزي وتتمثل مهمتها في التأكد من مدى موافقة الصكوك والأسهم المصدرة للشريعة الإسلامية وأيضا إصدار الفتاوى الشرعية.
- الحوافز والإعفاءات الضريبية المتعلقة بالاستثمار في سوق رأس المال.

ففي سنة 2010 م وصل عدد البنوك الإسلامية إلى 10 بنوك لها 1161 فرع، اذ شكلت الصناعة المصرفية الإسلامية (30%) من حجم السوق المصرفي بقيمة قدرها 38 مليار دولار، وقد شكلت البنوك الإسلامية (20.8%) من إجمالي أصول القطاع المصرفي الماليزي أي ما يعادل مبلد (351) مليار رنجت ماليزي (80.5) مليار دولار (في النصف

الأول من عام 2011 م. أما الأصول والودائع في البنوك الإسلامية فقد بلغت نحو (435) مليار رنجت 145 مليار دولار) في 2012 م مقابل نحو (400) مليار رنجت (133.33 مليار دولار) مع نهاية العام 2011 م، وهو ما يمثل زيادة قدرها نحو (1.5 %) من إجمالي موجودات النظام المصرفي الماليزي (زليخة ومريم، 2015: 19).

4- امكانية استفادة العراق من التجربة الماليزية:

من خلال التحليل الذي تم التطرق اليه سلفاً وهو يسلط الضوء على طبيعة التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تُعد إحدى التجارب الرائدة، والتي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة من بلد فقير بعد استقلاله عن بريطانيا، إلى دولة تطمح أن تكون في مصاف الدول المتقدمة عام 2020 ، من خلال التمويل الإسلامي في ماليزيا لقي دعماً حكومياً منذ بدايات هذه الانطلاقة ووضعت الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان في سنة 2013 بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية. كما بين البحث أن البنوك الإسلامية تتنافس مع البنوك التقليدية بدلاً من المنافسة بينها مما أدى إلى التركيز على البدائل الإسلامية للمنتجات التقليدية واتباع المعايير التقليدية في تسعير المنتج، وهكذا، فإن العائد على الودائع وتكاليف التمويل في البنوك الإسلامية ستكون مماثلة للبنوك التقليدية أو أفضل منها في بعض الأحيان، لذلك من الضروري مراعات الأطر والضوابط التي تنظم هذه العمليات المصرفية في العراق واهمها ما يلي:

1- على صناعة التمويل الإسلامي والقائمين عليه في العراق القيام بالموازنة بين عقود الدين وعقود المشاركات وذلك لتحقيق روح مقاصد الشريعة في تكوين المجتمع المتوازن، وتداول الثروة، والتوزيع العادل للدخل واستقرار النظام المالي.

2- تحقيق المستلزمات الواجب توفرها لنجاح النظام المالي الإسلامي المنشود كالالتزام بالضوابط الشرعية الأخلاقية والسلوكية التي من شأنها التقليل من إشكالية المخاطر الأخلاقية ومخاطر عدم تماثل المعلومات.

3- التأكيد على أهمية وجود مؤسسات قانونية وتنظيمية تشرف عليها الدولة لتعزيز وتقوية الالتزام بهذه الضوابط مما قد يسمح بتعزيز فرص الحصول على التمويل من قبل شرائح مختلفة من المجتمع.

4- التأكيد على أهمية صيغ المشاركات في النظام المصرفي وضرورة تبنيها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية لقدرتها على تنظيم العلاقة التعاقدية بين الأطراف المشاركة في العملية التمويلية.

الخاتمة:

ان التجربة الماليزية لها اختلاف كبير عن مثيلاتها ، فهي رائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، ومركز التمويل الإسلامي، ومن الممكن القول أنها تجربة متكاملة الجوانب، والتي تسير وفق خطة متكاملة واضحة المعالم، ساهم في وضعها مجموعة كبيرة من خبراء الاقتصاد والتمويل، وهي اللجنة التي كلفت من قبل الحكومة قبل الشروع بالتجربة، ويمكن إيجاز أهم عناصر قوة التجربة الماليزية بالاتي:

1- أضحى النظام المالي الإسلامي في ماليزيا النموذج الأمثل للاقتصاد الإسلامي المتطور وساعده على هذا التنامي الكبير وجوده في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشياً مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية.

2- إن ما ميز التجربة الماليزية عن باقي التجارب في العالم الإسلامي أن الحكومة في ماليزيا هي التي تبنتها واحتضنتها مما أتاح الفرصة لهذه التجربة أن تنمو وتتطور وتزدهر هناك أكثر من أي مكان آخر في العالم

- الإسلامي، وهكذا نجد أن لماليزيا فضل السباق والريادة في هذا المجال، وبالتالي يمكن القول أن ماليزيا تأثرت بالعقبات التي اعترضت طريق باقي بلدان العالم الإسلامي، ولكن كان لها موقف حاسم تجاه هذه العقبات اتسم بالجرأة والشجاعة والحكمة.
- 3- إن التخطيط الذي انتهجه البنك المركزي الماليزي مدعوما بثقة الدولة استنادا على متابعة التنفيذ، أدى إلى تعزيز البيئة التنافسية المحلية من خلال ابتكار شامل للمنتجات والسياسات.
- 4- إن نضج سياسات البنك المركزي الماليزي قاد إلى تحرير السوق تدريجيا وعزز التكامل الإقليمي في منطقة شرق آسيا، كما أدت إلى عمق واتساع صناعة التمويل الإسلامي التي تحتل فيها ماليزيا موقع الصدارة.
- 5- إن القيادة المالية التي تتحلّى بعمق الفكر المؤسسي، إضافة إلى الشفافية في عرض البيانات والوضوح في الاتجاهات، لا شك أنها تؤدي إلى نجاح المصرفية الإسلامية او لتصدي للتحديات، خاصة في ظل الهزات المالية المتلاحقة التي يواجهها العالم حاليا.
- 6- لقد نجح البنك المركزي الماليزي من خلال السياسات التي تبناها في تعزيز ودعم وتطوير المصرفية الإسلامية، اذا حظيت جهود ماليزيا.